دور قوانين الاستثمار فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى

د . آيات صلاح دكرورى

مدرس الاقتصاد والمالية العامة - كلية الحقوق - جامعة حلوان

المقدمة

إن الاستثمار سواء المحلى أو الأجنبى يلعب دورا كبيرا فى زيادة معدلات النمو الاقتصادى ، فضلا عن أن الاستثمار الأجنبى ليس مصدراً لرأس المال فقط ، بل إنه مصدراً للتكنولوجيا الحديثة والمهارات التنظيمية والادارية ، وكذلك يتمتع بقدرة كبيرة على تحفيز المنافسة والابتكار، وتوسيع نطاق التجارة وتسهيل سبل الوصول إلى الأسواق العالمية ، مما يؤدى إلى خلق العديد من الوظائف وتسريع وتيرة النمو الاقتصادى[(١)].

ونظراً لتزايد أهمية الاستثمار الأجنبى المباشر من جهة وزيادة رغبات المستثمرين الأجانب فى الاستثمار من جهة أخرى ، وبما أن قراراتهم بالاستثمار فى أى دولة ليست عملية ارتجالية بل تأخذ بعين الاعتبار طبيعة مناخ الاستثمار ومدى ملائمته لممارسة الأعمال ، من أجل إتخاذ القرارات الرشيدة ، كما يسعى المستثمر الأجنبى إلى المفاضلة بين مختلف الدول بناء على توفر عدة شروط والتى تضمن سلامة استثماره وزيادة أرباحه ،لذلك تتنافس دول العالم على جذب هذه الاستثمارات عن طريق إصدار قوانين تضمن حقوق المستثمر وتهيئ له البيئة المناسبة لتنمية أمواله وتحقيق الربح الذى يشجع غيره سواء من الأفراد أو من الأشخاص الاعتبارية على مزيد من النشاط فى كافة المجالات الاستثمارية.

وقد تواصل تحسين البيئة التشريعية والقانونية عالميا لتكون أكثر ملائمة للاستثمار الأجنبى المباشر ، حيث تم إدخال ١٣٩٣ تعديل قانوني خلال الفترة

1 Anabel González, Foreign Direct Investment as a Key Driver for Trade, Growth and Prosperity: The Case for a Multilateral Agreement on Investment, World Economic Forum, 2013, p10.

١٩٩١-٢٠٠١، توجه ٩٥٪ منها نحو مزيد من التحرر والانفتاح[١]، كما قامت ١١٤ دولة بتنفيذ ٢٣٨ إجراء إصلاحي خلال عام ٢٠١٢/٢٠١٣، الأمر الذى جعل ممارسة أنشطة الأعمال أكثرا يسرا[٢].

كما سجل خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠١٣ إجراء ٢٣ من الإصلاحات الاستثمارية التنظيمية في مصر، كما بلغ العدد ١٩ فى السعودية، و١٨ في المغرب، و٧ فى اليمن[٣].

وبالتالى فإن تهيئة الإطار القانونى المناسب للاستثمار يعد أحد المهام العاجلة للدولة باعتباره أحد العناصر الهامة لتحسين بيئة الاستثمار واستقرار المعاملات ورفع درجة الثقة فى جدارة النظام الاقتصادى ككل ، وهذه كلها تمثل شروطا جوهرية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية ، وبقدر ما تنجح الدولة فى إصدا رهذه التشريعات بقدر ما ينعكس ذلك فى استجابة المزيد من المستثمرين ، فترتفع أحجام الاستثمار وتتزايد معدلات النمو.

وإن مصر كغيرها من الدول تسعى نحو تحقيق معدلات مستدامة من النمو الاقتصادى فى كافة القطاعات الاقتصادية وتستعين برأس المال الأجنبى المباشر للاستثمار في هذه القطاعات ؛ لذلك حرصت مصر على تهيئة البيئة المناسبة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،حيث قامت بسن العديد من القوانين واتخاذ العديد من الإجراءات التى تهيىء مناخاً استثمارياً ملائماً باعتباره محدداً أساسياً من محددات الاستثمار الأجنبى المباشر.

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث من حيث مكانة ودور الاستثمار الأجنبى المباشر فى زيادة معدل النمو الاقتصادى سواء فى الدول النامية أو المتقدمة ، وبالتالى لابد من توفير المناخ الاستثمارى المناسب لجذب هذا الاستثمار، حيث تتوقف القدرة على جذب التدفقات النقدية المطلوبة على توفير الحوافز والمزايا والتسهيلات التي يكون لها تأثير على أصحاب رؤوس الأموال فى إتخاذ القرارات بالاستثمار في أي بلد ،وبالتبعية التأثير في حجم الاستثمارات المطلوبة.

---

١ مبطوش العلجة، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبى المباشر فى دول المغرب العربى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١١)، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، العدد ٥١٠، أبريل ٢٠١٣، ص ٤٣٠.

٢ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مصر والدروس المستفادة من التجارب الدولية، تقارير معلوماتية، السنة الثامنة، العدد ٧٠، مارس ٢٠١٤، ص ١٢.

٣ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠١٢ – ٢٠١٣.

أهداف البحث:

تأسيسا على ما تقدم يمكننا تحديد أهداف البحث على النحو التالى-:

التعرف على تطور القوانين والإجراءات المنظمة للاستثمار الأجنبى فى مصر وبيان مدى تأثيرها على جذب الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر.

بيان العقبات التي تواجه الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر وكيفية مواجتهها.

منهج البحث :

يعتمد البحث على المنهج الوصفي لبيان مفهوم الاستثمار الأجنبى والتعرف على المحددات الأساسيه له ، فضلا عن استخدام ا لمنهج الاحصائى والاستقرائى لبيان العلاقة بين حجم الاستثمارات الأجنبية ا لمباشرة والقوانين المنظمة لها فى مصر.

خطة البحث :

ولتحقيق تلك الأهداف ستكون خطة دراستنا من خلال مباحث ثلاثة على النحو التالى:-

المبحث الأول: ماهية ومحددات الاستثمار الأجنبى المباشر.

المبحث الثانى: الإطار التشريعى الحاكم للاستثمار فى مصر وأثره على جذب الاستثمار الأجنبى المباشر.

المبحث الثالث: العقبات التي تواجه تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر.

المبحث الأول
ماهية ومحددات الاستثمار الأجنبى المباشر

حظى موضوع الاستثمار الأجنبى المباشر كثيرا من الاهتمام منذ مدة طويلة، حيث تناولت العديد من الأدبيات الاقتصادية دوافعه ومحدداته منذ ظهور الفكر الكلاسيكى، وما زال التنظير مستمرا بسبب ظهور متغيرات جديدة على نحو مستمر، نتيجة للتغير فى الأوضاع الاقتصادية العالمية على الدوام.

ونتناول فى هذا المبحث تعريف الاستثمار الأجنبى ومحدداته، وحوافز الاستثمار

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبى المباشر.

يعرف الاستثمار الأجنبى المباشر بأنه قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار فى مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات، ويمكن أن يتخذ الاستثمار الأجنبى المباشر أشكالاً عديدة، كإنشاء مشروع جديد بالكامل أو تملك أصول منشأة قائمة ، أو من خلال عمليات الدمج ، ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبى بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر الأجنبى ٥٠٪ أو أكثر من رأس المال ،أو يتركز ٢٥٪ فأكثرمن الأسهم فى يد شخص واحد، أو مجموعة من المستثمرين، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير فى إدارة المشروع[(١)].

وحسب تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)فإن الاستثمار الأجنبى المباشرهو ذلك الاستثمار الذى يفضى إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبىأو الشركة الأم فى فرع أجنبى قائم فى دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها، ويشمل الاستثمار الأجنبى - وفقا للاونكتاد – ملكية أسهم رأس مال، والإرباح المعاد استثمارها والقروض من الشركة الأم للشركات التابعة فى القطرالمضيف، وهى الاستثمارات التي تفضى إلى سيطرة على الأصول المستخدمة فى الإنتاج فى الخارج[(٢)].

ويلاحظ من التعريفات آنفة الذكر، أن الاستثمار الأجنبى المباشر يتميز بالميزات والخصائص التالية:-

١احسان خضر، الاستثمار الأجنبى المباشر تعاريف وقضايا، جسر التنمية، السنة الثالثة، العدد الثانى والعشرون، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ٢٠٠٤، ص٣.

2UNCTAD, Foreign Direct Investment and Development,Series on Issues in International Investment Agreements, Paper- Series, Dec,1998 , p2.

- يفضي إلى علاقة طويلة الأمد بين المستثمرين المحليين والأجانب مقارنة بالأنواع الأخرى من الاستثمارات الأجنبية.

- ينطوي على تملك المستثمر الأجنبى لجزء أو كل الاستثمارات فى المشروع المعين أو المشاركة فى إدارة المشروع مع المستثمر الوطنى كما فى المشروعات المشتركة.

- يترتب على هذا النوع من الاستثمار منفعة مشتركة، باعتبار إن الاستثمار الأجنبي المباشر تحكمه المصالح المشتركة مع الدول المضيفة، حيث يحصل كل طرف فيها على عدد وأنواع معينة من الفوائد والعوائد، غير أن حجم ونوع الفوائد التي تحصل عليها الأطراف المشتركة يتوقف على السياسات والممارسات للطرفين بشان نوعية وطبيعة الاستثمار الذى يمثل محور أو جوهر العلاقة بين طرفى الاستثمار.

وهناك العديد من التصنيفات لأنواع الاستثمار الأجنبى المباشر، وهى[1]:- الاستثمار المشترك : حيث يشارك فيه طرفان أو أكثر، وتكون المشاركة برأس المال، والخبرة، والإدارة، والعلامة التجارية، ...إلخ. ويعد الاستثمار المشترك من أكثر أشكال الاستثمار الأجنبى قبولا بالنسبة للدول النامية؛ وذلك نتيجة انخفاض درجة تحكم الطرف الأجنبى فى الاقتصاد الوطنى. بالإضافة إلى قدرة هذا النوع من الاستثمار فى تنمية الملكية الوطنية.

الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبى: هى الاستثمارات التى يمتلك فيها المستثمر الأجنبى فرعا للإنتاج أو التسويق أو نوعا من أنواع الأنشطة الإنتاجية أو الخدمية فى الدول المضيفة، وتعتبر تلك الاستثمارات التى يمتلكها المستثمر الأجنبى بالكامل من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية قبولا لدى الشركات متعددة الجنسيات، وقد تؤدى هذه الاستثمارات إلى التبعية الاقتصادية وسيادة الاحتكارات من قبل المشروعات متعددة الجنسيات.

مشروعات أو عمليات الاندماج: تأخذ شكل اتفاقية بين المستثمر الأجنبى والمستثمر الوطنى، حيث يتم بموجبها قيام المستثمر الأجنبى بتزويد المستثمر الوطنى بمكونات منتج معين لتجميعها، كما يقوم الطرف الأجنبى بتقديم الخبرة أو المعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلى للمصنع، كذلك يقوم بعمليات التشغيل والتخزين والصيانة مقابل عائد مادى متفق عليه.

١ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مصر والدروس المستفادة من التجارب الدولية، مرجع سبق ذكره، ص٤.

الاستثمار فى المناطق الحرة : يهدف هذا النوع إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية من خلال إقامة مناطق جاذبة للاستثمار ، وذلك حتى تستفيد هذه المشاريع الاستثمارية بمجموعة من الحوافز والمزايا والاعفاءات، من خلال قوانين خاصة منظمة لها.

ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبى المباشر.

لقد أصبح العالم كله مفتوحاً للمنافسة لجذب الاستثمارات الأجنبية ، فلا تتمتع أى دولة بالعالم بوضع احتكارى معين لجذب الاستثمارات، بل إن كل دولة لديها عوامل جذب منافسة للدول الأخرى، وإن قدرة أى دولة على كسب ثقة المستثمرين يتوقف على مقدرات تلك الدولة من حيث الأمان والعائد والتسهيلات وغيرها.

ويمكن القول أن انتقالات الاستثمارات تتوقف على العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية، وأن هذه العوامل تمثل مناخ الاستثمار الذي يتأثر به القرار الذي يتخذه المستثمر لتفضيل الاستثمار في دولة عن غيرها من الدول ، ويجدر بنا أن نتناول هذه العوامل فيما يلي[(١)]:

١- العوامل الاقتصادية.

إن سلامة واستقرار الأوضاع النقدية يعتبر من أهم الأمور التي تساعد على حسن إتخاذ القرارات الاقتصادية، حيث أن القرارات الاقتصادية هي في النهاية قرارات بالتعامل في قيم نقدية بيعا وشراءً، واقراضا واقتراضا في الحال وفي المستقبل، ومن ثم فإن هذه القرارات هي مقارنة بين التكلفة والعائد وكلاهما يقدر بالنقود مما يؤكد على أهمية الاستقرار النقدي، كذلك فإن الاستقرار المالي لا يقل أهمية عن ذلك، بحيث لا يكون المستثمر معرضا لمفاجآت من ضرائب جديدة تفرض عليه أو ترفع أسعار منتجاته خارج توقع المشروع.

يجب كذلك توافرالبيئة الاقتصادية المناسبة المتمثلة في توافر عناصر البنية الأساسية المادية (طرق، موانئ، مطارات، اتصالات، موارد للطاقة) إلى جانب توافر الموارد البشرية المناسبة، بما يتطلب توافر إيدي عاملة ومدربة، فضلا عن أهمية وجود مراكز للتدريب والتأمين وهيئات مهنية للاستشارات الفنية[(٢)].

كما تمثل القدرة التنافسية للاقتصاد القومي أحد العوامل الرئيسية في جذب

١ د/ فرج عبد العزيز عزت، المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي والمحلي، المؤتمر السنوي الثاني عشر، إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢-١ ديسمبر ٢٠٠٧، ص ٨٥١ - ٨٦٣.
James P. Walsh, Jiangyan Yu, Determinants of Foreign Direct Investment: A Sectoral and Institutional Approach, IMF WP/10/187,July 2010, p5.6.

٢ أثبتت دراسة عن محددات الاستثمار الأجنبى فى الصين خلال الفترة (١٩٨٥/١٩٩٥) عن أن توافر عوامل البنية الأساسية الجيدة له دور مهم فى جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
Leonard K. Chenga, Yum K. Kwanb, What are the determinants of the location of foreign direct investment? The Chinese experience, Journal of International Economics, 2000, p 379.

الاستثمارات، ذلك أنه كلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد القومي كلما كان ذلك مدعاة للمزيد من الاستثمارات، والعكس صحيح، ولعل هذا يرجع إلى أن ازدياد المركز التنافسي معناه ازدياد قوة وقدرة الاقتصاد القومي على مواجهة أية ظروف خارجية وامتصاصها، مما يشجع على المزيد من فرص الاستثمار لضمان تحقيق الربحية المطلوبة التي يسعى من أجلها أي مستثمر.

كما إنه من بين الأمور التي تجذب المستثمر هي تقرير المزايا والحوافز المشجعة للاستثمار، سواء في صورة اعفاءات ضريبية أو جمركية، أو ما يتصل بتسعير المنتجات أو الخدمات اللازمة للمشروع الاستثماري.

٢ - العوامل السياسية.

يعتبر توافر الاستقرار السياسي والأمني شرطا أوليا وضروريا لأي استثمار محلي أو أجنبي، حيث أن عدم استقرار الأوضاع السياسية أو عدم توافر الأمن يؤديان إلى عدم استطاعة إي مستثمر أن يتخذ قرارا وهو يعلم أن مصير أمواله سيكون مهددا في أى لحظة بإنقلاب أو ثورة أو بأي شكل من أشكال الانفلات الأمني.

ويرتبط الاستقرار السياسي بما يعرف "الفساد السياسي" الذي يؤدي عادة إلى إنعدام المنافسة الحرة والسليمة، مما يؤدي إلى عدم إمكان إتخاذ القرارات الاقتصادية في إطار واضح من القواعد المعلنة والمعروفة.

٣ - العوامل القانونية.

يقصد بمفهوم المناخ القانوني سن القوانين المحفزة أو الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر تلك القوانين التي يجب أن تتمتع بالاستقرار وعدم التضارب فيما بينها حتى تجذب الاستثمار، فضلاً عن ضرورة وجود القضاء العادل ونظام التحكيم الذي يتكفل بحسم المنازعات والذي يعتبر من العناصر الهامة في تهيئة المناخ الاستثماري، كما أن للمؤسسات القائمة على تنفيذ القوانين دور كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التسهيلات وتيسير الإجراءات أو طرده من خلال التعقيدات والبيروقراطية وطول الإجراءات.

ثالثا: حوافز الاستثمار.

يمكن تعريف حوافز الاستثمار بأنها أى مزايا اقتصادية توفرها الدولة لمشروعات معينة بهدف زيادة الاستثمار فى قطاعات أو مناطق معينة أو بهدف التأثير على سمات هذه الاستثمارات، فهى تعنى كل ما من شأنه أن يدفع بالاستثمار قدما نحو الزيادة والنمو من قوانين واجراءات إدارية، لذا نجد أن نظم الحوافز عبارة عن توليفة من الإجراءات والمزايا المتسقة معا التى تؤثر على قرارات ودوافع الاستثمار.

وتتنوع الحوافز التى تمنحها التشريعات المقارنة لحفز المشروعات الاستثمارية للعمل فى الدولة وفق التوجهات والقواعد التى تضعها هذه التشريعات، ومن أهم صور هذه الحوافز: الحوافز الضريبية، وغيرها من الصور التمويلية أو المالية كالمنح والقروض الميسرة، وتقديم الدعم المالى، ويعتمد ذلك التنوع على قدرة الدولة فى تحمل عبء هذه الحوافز نظير الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية المرجوة.

وسنقوم بالقاء الضوء على هذه الحوافز، وذلك على النحو التالى[١]:-

١- الحوافز الضريبية.

تعرف الحوافز الضريبية بأنها " أى إجراء يوفر معاملة ضريبية تفضيلية لبعض الأنشطة أو القطاعات الاقتصادية مقارنة بما هو فى القطاع أو النشاط بصفة عامة ".

وتلعب الحوافز الضريبية دورا مهماً فى تحسين مناخ الاستثمار حيث تقدم عددا من المزايا التى تشجع المشروعات على الاستثمار فى مجالات مرغوبة اقتصاديا واجتماعيا للدولة.

ومن هذه المزايا الحصول على إعفاء ضريبى دائم أو محدد المدة، أو تطبيق سعر ضريبى مخفض على الأرباح التى تتحقق من المشروع أو النشاط المرغوب فيه، أو السماح ببعض الخصومات التى تخفض من وعاء الضريبة، كما تمتد هذه الحوافز الضريبية لتشمل الإعفاء الكلى أو الجزئى من الضرائب، والرسوم الجمركية التى تفرض على المعدات والآلات والمواد الخام التى يستوردها المشروع الاستثمارى، وكذلك تخفيض أو إلغاء الضرائب والرسوم الجمركية على الصادرات للخارج، إضافة

١ د/ رمضان صديق، الضمانات القانونية والحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار (دراسة مقارنة بين القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ والقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ على ضوء أراء الفقه وأحكام القضاء)، دار النهضة العربية، ١٩٩٨، ص ٥٣-٥٩.

إلى تبسيط القواعد الإجرائية للتصدير، وإقرار العديد من الحوافز للمصدرين والمنتجين لتحفيزهم على التوجه بإنتاجهم للأسواق الخارجية. وتعتمد العديد من تشريعات الدول النامية على الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمارات.

٢- الحوافز المالية.

بجانب الحوافز الضريبية يمكن أن تقدم الدولة إلى الاستثمارات لتشجيعها حوافز مالية أخرى من أهمها الإعانات المالية والتى تنقسم إلى إعانات إنتاج، وإعانات تصدير، وإعانات رأسمالية.

وتمنح الدولة إعانات الإنتاج لطائفة معينة من المنتجين لتشجيعهم على زيادة الإنتاج فى نوع أو أنواع معينة من المنتجات، وخاصة تلك التى لا يلجأ إليها كثير من المستثمرين لصعوبة الاستثمار فيها كاستخراج المعادن والبترول، أو لمساعدتهم على الحفاظ على الإنتاج القائم منها دون نقص بسبب المنافسة القوية التى يتعرض لها المنتج المحلى، أو لصعوبات التمويل والدخول إلى الأسواق.

كما تمنح الدولة إعانات تصدير التى تساعد على تطوير المنتجات والوصول به إلى مرحلة التصدير، وتأخذ إعانات التصدير أشكالا متعددة، منها توفير مصادر تمويل المشروعات بقروض ذات فائدة أقل، أو بلا فوائد، أو السماح بخصم الضريبة الأجنبية التى يتحملها المصدر من إجمالى الضريبة المحلية، وهو ما يعرف بنظام الائتمان الضريبى، أو بتقديم المعلومات التى تتعلق بأوضاع السوق الأجنبية، وظروف التصدير بالمجان.

كما يمكن للدولة أن تمنح إعانات رأسمالية، وذلك لتمكين المشروع من تغطية نفقات الإنشاء أو لإقامة أصول ثابتة للتوسع فى الإنتاج أو لتعويض ما دمر من وسائل الإنتاج، ويتم ذلك عن طريق تقديم رأس المال مجانا أو إقراضه بسعر فائدة منخفض أو بشروط مخفضة.

ولا يقتصر الأمر على تقديم هذا النوع من الإعانات عند بدء المشروع، إذ يمكن أن تمنح أثناء العمل به وذلك بهدف الوصول إلى الحجم الأمثل للمشروع، أو لتخفيض تكلفة الإنتاج فى مرحلة لاحقة.

٣- الحوافز الإجرائية.

يقصد بالحوافز الإجرائية أو التنظيمية الشروط الإدارية الميسرة التى تقدمها الدولة للمشروعات الاستثمارية بخلاف الحوافز الضريبية والمالية، وذلك بغرض تسهيل الإجراءات الخاصة بالدخول والخروج من السوق والحصول على التصاريح والموافقات اللازمة للتشغيل بكفاءة وفاعلية خلال فترة زمنية محددة، مما يؤثر بدوره على تخفيض تكاليف التسجيل والتشغيل التى يتحملها المستثمر فى سبيل إنجاز مشروعه.

المبحث الثانى

الإطار التشريعى الحاكم للاستثمار فى مصر وأثره على جذب الاستثمار الأجنبى المباشر.

يقصد بالتشريعات المنظمة للاستثمار مجموعة القوانين واللوائح والتعليمات التي تنظم النشاط الاستثماري في الدولة خلال فترة معينة، وتهدف الدولة من هذه القوانين تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد القومي، مع توزيع الاستثمارات على القطاعات والأنشطة والأقاليم الاقتصادية بالشكل الذي يحقق أعلى معدل نمو اقتصادي ممكن خلال فترة زمنية معينة[١].

حيث إنه في ظل تعاظم حدة المنافسة الدولية على جذب الاستثمارات الأجنبية فإن تهيئة الإطار القانوني المناسب للاستثمار تعد أحد العناصر المهمة لتحسين بيئة الاستثمار، واستقرار المعاملات، ورفع درجة الثقة في جدارة النظام الاقتصادي ككل، وهذه كلها تمثل شروطا جوهرية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، فالحماية القانونية وتيسير المعاملات والإجراءات التي يوفرها الإطار القانوني السليم هي التي تشجع على التراكم الرأسمالي، وتؤدي إلى تخفيض تكاليف المعاملات، وتسهم في منح المستثمرين الشعور بالاستقرار الحقيقي الذي يحتاج إليه أي استثمار طويل الأجل.

وقد عملت مصر على تشجيع الاستثمار المحلى والأجنبى منذ انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى فى السبعينات، فصدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من الحوافز والمزايا للمستثمر، ومن هذه القوانين[٢]:-

---

١ لمزيد من التفصيل عن التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار الأجنبى المباشر فى بعض الدول، انظر.
United States Government Accountability Office (GAO); Laws and Policies Regulating Foreign Investment in 10 Countries, GAO-08-320, February 2008.

٢ لمزيد من التفصيل، انظر د/ سيد طه بدوى، التشريعات الاقتصادية وفقا لأحدث التعديلات التشريعية، دار النهضة العربية، د.ت، ص ١٥٨ – ١٩٦. د/ نزيه عبد المقصود محمد، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعى، ٢٠١٣، ص ٣٢٢- ٣٢٤.

-القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة.

الذى كان يهدف إلى جذب الاستثمارات العربية والأجنبية لإقامة مشروعات صناعية أو تجارية في المناطق الحرة ، كما قرر بعض الاعفاءات الضريبة لهذه المشروعات ، وتم إنشاء الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بموجب هذا القانون.

وقد نصت المذكرة الايضاحية لهذا القانون على أن الهدف منه هو تقديم ضمانات كافية ضد المخاطر غير التجارية وحوافز مناسبة لتشجيع الاستثمار وكذلك تخطى المعوقات الإدارية والإجرائية التى تؤثر فى نمو حجم الاستثمار.

ونظراً للتغيرات التي شهدتها مصر فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، فقد عمدت وزارة الاقتصاد إلى طلب إلغاء هذا القانون نظرا لما به من قصور ، ليحل محله لقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤.

- قانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ (المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧).

استهدف هذا القانون تشجيع رؤوس الأموال العربية والأجنبية للاستثمار الخاص والانتقال من وضع تسيطر فيه الدولة على توجيه الموارد إلى الاستناد لآليات السوق ، من خلال تقديم الاعفاءات والتيسيرات للمشروعات العربية والأجنبية والمشروعات المشتركة . ورغم الامتيازات والحوافز التي قدمتها الحكومة إلا أنه مثلت فروع النشاط الخدمية المجال الأكثر ارتياداً لرؤوس الأموال المستثمرة في الشركات المساهمة ، إذ تركزت تلك الأنشطة حول الفندقة السياحية ، والخدمات المصرفية البنكية وشركات استثمار الأموال ، وحتى في حالات وصفها بأنها مشروعات صناعية جاءت ذات طابع استهلاكي ، كما أن الصناعات التي يطلق عليها صناعات كيماوية أغلبها صناعات مستحضرات تجميل وعطور.

وقد منح هذا القانون ضمانات للمشروعات الاستثمارية أهمها:-

- عدم جواز تأميم المشروعات أوالمصادرة أو فرض الحراسة عليه أو الحجز على أموالها أو تجميدها ، أو التحفظ عليها من غير الطريق القضائى.

- عدم جواز تسعير المنتجات تسعيرا جبريا أو تحديد هامش ربح لها.

- عدم جواز إلغاء التراخيص إلا بعد الرجوع إلى هيئة الاستثمار.

- عدم جواز إلغاء الإعفاء أو إلغاء المشروع إلا بقرار من مجلس إدارة الهيئة.

القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

الخاص بتكوين شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ، والذي أباح لرؤوس الأموال العربية والأجنبية تأسيس شركات مساهمة دون الحاجة إلى الحصول على موافقة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، كما أكد على عدم جواز تأميم المشروعات أوتجميدها أو مصادرتها أو التحفظ عليها أو فرض الحراسة عليها، وعدم جواز نزع ملكيتها إلا للمنفعة العامة وبتعويض عادل وفقا لقيمتها السوقية.

قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩.

وقد حل محل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ لتصبح أحكامه هى المنظمة للاستثمار بصفة عامة ولاستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة بصفة خاصة، ومن أهم التسهيلات التى قدمها هذا القانون عدم خضوع عمليات المناطق الحرة فيما بينها وبين الدول الأخرى لأحكام قوانين الرقابة على النقد، والسماح بتحويل الأرباح للخارج، وتيسير إجراءات الحصول على التراخيص، حيث جعلت المادة (٤٧) من مهام الهيئة العامة للاستثمار الحصول من الجهات المختصة بالدولة بالنيابة عن أصحاب المشروعات على كافة التراخيص اللازمة وفقا للقوانين واللوائح لإنشاء وإدارة وتشغيل المشروعات، وللهيئة فى سبيل ذلك أن تنشئ لديها مكاتب تمثل كافة الجهات المختصة بمنح التراخيص.

وبالرغم من كثرة المزايا والضمانات التى قررها المشرع المصرى للاستثمار الأجنبى المباشر من خلال تلك القوانين التى صدرت منذ منتصف السبعينات وحتى نهاية الثمانينات، فإن المحصلة كانت متواضعة بشكل كبير سواء من ناحية حجم ما تدفق إلى مصر من هذه الاستثمارات، أم من ناحية عدم استقراره وتذبذبه، على نحو ما يوضحه الجدول التالى.

جدول رقم (١)

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٩٧)

القيمة بالمليون دولار

السنة	تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر
١٩٧٥	٨٠
١٩٧٦	٦١
١٩٧٧	١٠٥
١٩٧٨	٣١٨
١٩٧٩	١٢١٦
١٩٨٠	٥٤٨
١٩٨١	٧٥٣
١٩٨٢	٢٩٤
١٩٨٣	٤٩٠
١٩٨٤	٧٢٩
١٩٨٥	١١٧٨
١٩٨٦	١٢١٧
١٩٨٧	٩٤٨
١٩٨٨	١١٩٠
١٩٨٩	١٢٥٠
١٩٩٠	٧٣٤
١٩٩١	٢٥٣
١٩٩٢	٤٥٩
١٩٩٣	٤٩٣
١٩٩٤	١٢٥٦
١٩٩٥	٥٩٨
١٩٩٦	٧٤٠
١٩٩٧	١١٠٠

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار.

يتضح من الجدول السابق، أن حجم تدفق الاستثمار الأجنبى قد تزايد من نحو ٨ مليون دولار فى عام ١٩٧٥ ليصل إلى ١٢١٦ مليون دولار عام ١٩٧٩، إلا أنه انخفض بعد ذلك فى السنوات التالية.

ومع تزايد دور الدولة وقيامها بتشجيع الاستثمار الأجنبى المباشر حدث تزايد فى تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر حيث ارتفع من ١١٧٨ عام ١٩٨٥ إلى ١٢١٧ عام ١٩٨٦، ثم إلى ١٢٥٠ عام ١٩٨٩، ثم عاود الانخفاض بعد ذلك، وهذا يدل على تذبذب وتدنى

حجم تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر، وربما يرتبط هذا بمناخ الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر، لأن قرار الاستثمار لا يتوقف على الحوافز والمزايا فقط.

وبالرغم مما اشتمل عليه قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ من مزايا وحوافز للمستثمرين، إلا أنه لم يكن كافيا لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد فى ضوء غموض بعض مواده وإغفال القانون لجوانب هامة تتعلق بتيسير إجراءات الاستثمار ونطاق هذه الاستثمارات ودورها فى تنمية المجتمع، لذلك صدر القانون رقم ٨ لعام ١٩٩٧.

-قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧[(١)].

صدر هذا القانون بهدف التغلب على تعدد الحوافز التى تمنحها التشريعات وتضاربها مما يتيح للمستثمر والقائم على تطبيق القانون سهولة التعرف على الأحكام بوضوح ، وبالرغم من تشابه الكثير من مواد هذا القانون مع أحكام قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩، إلا أنه جاء فى مجمله أكثر تنظيما ووضوحا ومتمشيا مع أهداف الدولة الاقتصادية ، كما أشتمل على بعض المواد التى من شأنها تيسير إجراءات الاستثمار للتغلب على الصعوبات التى واجهت المستثمرين فى الحصول على التراخيص وإنهاء إجراءات التأسيس ، وفى ضوء هذه الأهداف أشتمل القانون على ثلاثة أبواب تضمن الباب الأول الأحكام العامة، وأشتمل الباب الثانى على ضمانات الاستثمار، أما الباب الثالث فقد اشتمل على حوافز الاستثمار.

وقد تضمن هذا القانون العديد من الضمانات والحوافز والمزايا الأخرى لتهيئة بيئة الأعمال المصرية، والتى تمثلت فى الآتى:-

أولاً- الضمانات:

أصبحت الهيئة العامة للاستثمار هى الجهة الإدارية المختصة دون غيرها بتطبيق أحكام هذا القانون، وكذا قانون شركات الأموال رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ (وذلك بعد ضم مصلحة شركات الأموال للهيئة عام ٢٠٠١) والتأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ ولوائحهم التنفيذية، مع عدم الإخلال بأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، وقانون التمويل العقاري رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١، مما يعني توحيد جهة الاختصاص بشأن تأسيس المشروعات المختلفة.

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٩ مكرر الصادر فى ١١ مايو ١٩٩٧.

تمتع المشروع القائم وفقاً لأحكام هذا القانون بالحرية الاقتصادية الكاملة وفقاً لما جاء بالباب الثاني منه المواد من (٨- ١٥) من حيث: عدم جواز التأميم أو المصادرة أو فرض الحراسة عليه أو الحجز عليه [١]، والحرية الكاملة في تسعير منتجاته، وحرية المستثمر في الاستيراد والتصدير بالذات أو بالوساطة دون الحاجة للقيد في سجل المستوردين أو المصدرين لمستلزمات الإنتاج والآلات والمعدات اللازمة لنشاطه.

ثانياً- أهم الحوافز الضريبية الواردة بهذا القانون:

يتمتع كل من يزاول أحد المجالات الواردة بهذا القانون بالحوافز الضريبية وغير الضريبية المقدمة للاستثمار الداخلي أيا كان الشكل القانوني للمشروع والمتمثلة في الإعفاءات الضريبية المتعددة الواردة بالباب الثالث (المواد من ١٦ إلى ٢٧) ((٢))، إعفاء عقود تأسيس المشروعات وكافة العقود المتعلقة بالنشاط كعقود تسجيل الأراضي والقروض والرهن اللازمة لإقامة المشروع من ضريبة الدمغة ورسوم التوثيق والشهر لمدة خمس سنوات من تاريخ قيدها في السجل التجاري؛ إعفاء ما يتم استيراده من الآت ومعدات وأجهزة لازمة لمزاولة النشاط أو بدء الإنتاج من الرسوم الجمركية بـــ ٢- ٥٪ من قيمتها.

ثالثاً- حوافز بشأن توسيع مجالات الاستثمار:

سمح بتأسيس المنشآت الفردية، كما اتسعت مجالات الاستثمار لتشمل ستة عشر مجالا متنوعا وجديدا مثل التأجير التمويلي والنقل البحري والجوي ورأس المال المخاطر وغيرهم، وفقا لما تضمنته المادة الأولى من القانون، كما سمح لرئيس مجلس الوزراء بإضافة مجالات جديدة وفقا لاحتياجات الدولة والتنمية الاقتصادية، ومن أهم المجالات التي أضيفت بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٤٠ لسنة ٢٠٠٠ (ليصل عدد المجالات إلى أربعة وعشرون مجالاً) تنمية المناطق العمرانية الجديدة، التصنيف الائتماني، إنشاء وإدارة المناطق التكنولوجية وغيرها، وذلك على خلاف

١ وتم إضافة إمكانية فرض الحجز الإداري لأول مرة على الشركات والمنشآت فيما يتعلق بتحصيل الأموال الخاصة بالضرائب بموجب القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٧ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

٢ والتي تشتمل على إعفاء من الضريبة على إيرادات النشاط التجاري والصناعي أو على أرباح شركات الأموال وأنصبة الشركاء لمدة خمس سنوات تبدأ من أول سنة مالية تالية لبدء الإنتاج أو مزاولة النشاط، كما اتسعت لتمتد لعشر سنوات في المناطق الصناعية الجديدة والمدن العمرانية، وعشرين عاما للمشروعات المقامة خارج الوادي القديم. سريان ذات الإعفاءات سالفة الذكر على التوسعات بالزيادة في رأس المال المستخدم في إضافة أصول جديدة لزيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع. إعفاء أرباح الاندماج أو التقسيم من الضرائب والرسوم المستحقة. تمتع الشركات المندمجة والدامجة أو المقسمة أو التي تم تغيير شكلها القانوني بنفس الإعفاءات المقررة قبل التغيير. إعفاء من الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعوائد السندات وصكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى المماثلة التي تصدرها الشركات المساهمة المطروحة للاكتتاب العام والمقيدة بالبورصة.

ما جاء بقانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ الذي اتسم بضيق مجالاته المتمتعة بالاعفاءات والحوافز الواردة به.

رابعاً - حوافز بشأن تشجيع التصدير:

تيسير إجراءات التصدير والاستيراد دون الحاجة للتسجيل في سجل المصدرين والموردين، والتي تم اعتماد فواتيرها واصدار شهادة لذلك مدتها عام كامل، كما أفرد القانون فصلا للمناطق الحرة وكيفية إنشائها وإدارتها وحوافزها وفقاً للمواد من ٢٩ إلى ٤٦ بهدف تنمية وزيادة الصادرات بالإضافة للحوافز الجمركية سالفة الذكر.

خامساً - حوافز بشأن الأراضي:

أفرد القانون فصلا عن تخصيص الأراضي التي تعد من أهم المشاكل التي يواجهها المستثمر في مصر، حيث يحق للوزير المختص الاقتراح على مجلس الوزراء بتخصيص الأراضي في مناطق معينة دون مقابل (مثل أراضي الصعيد)، ليصبح دور الهيئة العامة للاستثمار العمل كواجهة للجهات المتعددة مع المستثمر (نظام الشباك الواحد) مع قيام المحافظات بدور المتابعة والإشراف على قيام المستثمر بتنفيذ اشتراطات الأراضي؛ وذلك للتغلب على مشكلة تعدد جهات الاختصاص في شأن تحديد ولاية أراضي الدولة.

سادسا - تيسيرات بشأن تسوية المنازعات:

أتاح القانون العديد من وسائل التسوية الودية مع المستثمر والمتمثلة في:-

- لجان تسوية المنازعات: التي تم تشكيلها داخل الهيئة العامة للاستثمار كلجان توفيق تتولى تسوية النزاع بين المستثمر وأي من الجهات الإدارية وعضوية ممثل عن نشاط المستثمر وآخر عن الهيئة، على أن تكون قراراتها بمثابة توصيات غير الزامية.

- اللجان الوزارية: يتم تشكيلها في حالة رفض قرارات لجان تسوية المنازعات وتشكل بقرار من رئيس مجلس الوزراء وقراراتها ملزمة وواجبة النفاذ دون الإخلال بحق المستثمر في اللجوء للقضاء.

- أتاح القانون جواز التصالح مع المستثمر في جرائم الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات التي ترتكب منه بصفته أو بشخصه أو التي اشترك في ارتكابها، وذلك في نطاق مباشرة الأنشطة الواردة بهذا القانون (كدعوى جنائية) قبل صدور الحكم البات فيها.

سابعا- حوافز أخرى:

هناك حوافز إضافية يمكن أن تقررها الهيئة العامة للاستثمار بعد العرض على مجلس الوزراء للشركات ذات الشهرة العالمية التي تهدف إلى جعل توطنها الرئيسي في مصر للإنتاج وتغطية الأسواق المجاورة ، وذلك للشركات العاملة في إحدى مجالات التقنية الحديثة المتطورة ، وكذلك لشركات القطاع العام التي يتم خصخصتها، ومن هذه المزايا : حق الإقامة للأجانب المستثمرين وأسرهم ، عدم التزام المنشآت والشركات بمساهمة العاملين في الإدارة على أن يبين بنظام الشركة طريقة اشتراك العاملين في إدارتها حتى لا يمثل عائقاً أمام اقتصاد السوق.

ويتضح مما سبق أن قوانين الاستثمار المصرية وتعديلاتها قد تم صياغتها لتضمن العديد من الضمانات والمزايا والحوافز الضريبية وغير الضريبية التي تعبر عن سياسة الدولة نحو تشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

وقد شهدت هذه الحوافز تنوعا كبيراً مع قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ لتشمل حوافز ضريبية وغير ضريبية كتيسير الإجراءات والاستيراد والتصدير من أجل إصلاح بيئة الأعمال المصرية، وإيمانا بأن الحوافز الضريبية ليست الشكل الوحيد والأمثل لحوافز الاستثمار.

فهل نجح هذا القانون فى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هذا ما نوضحه من خلال الجدول التالى:

جدول رقم (٢)

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الى مصر خلال الفترة (١٩٩٩/٩٨-٢٠٠٢/٢٠٠٣)

القيمة بالمليار جنيه

السنوات	تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر للمشروعات الخاضعة للقانون (٨) والقانون (١٥٩)	حجم الاستثمار الأجنبى المباشر
١٩٩٩/١٩٩٨	٥.٤	١٢.٤
٢٠٠٠/١٩٩٩	٤.٢	٩.٧
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢.٨	٩.٥
٢٠٠٢/٢٠٠١	٣	١٢.٣
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٤.٣	١٥.٣
المتوسط	٣.٩	١١.٨

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار، التقرير السنوى، ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

ارتفع حجم تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر من ١٢,٤ مليار جنيه عام ١٩٩٨/١٩٩٩ إلى ١٥,٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ولكن تعتبر هذه النسبة ضئيلة مقارنة بالدول النامية أو دول شمال أفريقيا.

وقد تراجع مركز مصر فى مؤشر الأداء[١] (الصادر عن الأونكتاد) إلى المركز ١١٠ من بين ١٤٠ دولة عن الفترة (١٩٩٩-٢٠٠١) فى مقابل المركز ١٤ عن الفترة (١٩٨٨-١٩٩٠)، كما احتلت مصر المركز ٧٠ فى مؤشر الإمكانات[٢] خلال نفس الفترة فى مقابل المركز (٦٧) عن الفترة (١٩٨٨-١٩٩٠)، ويصنف تقرير الأونكتاد مصر فى مجموعة ما دون الإمكانات عن الفترة (١٩٩٩-٢٠٠١) أى أن مصر تجتذب تدفقات ضئيلة نسبيا من الاستثمار الأجنبى المباشر بالمقارنة بإمكاناتها، وهو ما يعني أن مصر لديها إمكانات لجذب الاستثمار لم تستغلها بعد، بينما كانت مصر تندرج ضمن مجموعة ما فوق الإمكانات خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩٠)[٣]

ولقد انطوى الإطار التشريعى على عدد من نقاط الضعف، أهمها[٤]:-

تفرض قوانين الاستثمار مجموعة من القيود على المستثمرين، فمثلا ينص قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على ألا يقل عدد العاملين المصريين فى الشركات الخاضعة لهذا القانون عن ٩٠٪ من مجموع العاملين وألا تقل الأجور التى يتقاضونها عن ٨٠٪ من إجمالى الأجور التى توزعها الشركة، عكس قانون الاستثمار فى تركيا لعام ١٩٩٨ الذى يعطى المستثمر الحرية فى تشغيل العمالة الأجنبية[٥].

عدم ربط الحوافز الضريبية والجمركية التى يحصل عليها المستثمر بمدى مساهمة هذه الاستثمارات فى زيادة الناتج القومى أو زيادة الصادرات المصرية أو نقل التكنولوجيا الحديثة أو فى خلق فرص عمل ، وذلك على العكس من الوضع فى دول أخرى مثل إيرلندا التى تمنح ١٢ ألف يورو للمستثمر مقابل كل فرصة عمل جديدة.

---

١ يقوم مؤشر الأداء بترتيب الدول وفقا لما تتلقاه من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة إلى حجمها الاقتصادى، ويتم حساب هذا المؤشر لثلاث سنوات متتالية ليتلاشى التقلبات السنوية. ويقدر هذا الأداء بحساب نسبة حصة الدولة من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي إلى حصتها فى الناتج المحلى الإجمالي العالمي.

٢ يقوم هذا المؤشر بترتيب الدول وفقا لبعض المتغيرات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر بخلاف حجم الاقتصاد.

3 UNCTAD, World Investment Report, 2003, P193.

٤ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر، يوليو ٢٠٠٤، ص٢١.

٥ د/ أميرة حسب الله محمد ، محددات الاستثمار الأجنبى المباشر وغير المباشر فى البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا - كوريا الجنوبية- مصر)،الدار الجامعية، ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

- كثرة عددالإجراءات اللازمة لتأسيس الشركات فى مصر، حيث بلغ عدد هذه الإجراءات ١٣ إجراء عام ٢٠٠٤، وهو عدد مرتفع نسبيا مقارنة بمتوسط عدد الإجراءات فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، حيث يبلغ متوسط عدد الإجراءات حوالى ٩ إجراءات فقط.

جدول رقم (٣) الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروعات عام ٢٠٠٤

الدولة أو المنطقة	عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس مشروعات	الفترة الزمنية (يوم)	التكاليف (دولار)
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٩	٤١	٨٥٠,٨٩
المغرب	٥	١١	١٩٥,٤٣
تركيا	٨	٩	٩٤٤,٣٣
تونس	٩	١٤	٢٧٧,٢٤
الأردن	١١	٣٦	٩٥٩,١
مصر	١٣	٤٣	٨٥٨,٢٩

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر، يوليو ٢٠٠٤.

أهم تعديلات قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧: قانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٢ [(١)].

وهو قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة، إذ يسعى هذا القانون إلى إنشاء مناطق اقتصادية تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية والتحرر من البيروقراطية، بحيث تدار كل منطقة ذاتيا من خلال مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية وهى الهيئة المنوط بها إقامة المنطقة وتنميتها، وتتميز هذه المنطقة بالحوافز والضمانات التالية:-

تعفى من جميع الضرائب والرسوم عوائد السندات وعوائد القروض والتسهيلات الائتمانية التى تمنح للهيئة أو لشركة التنمية الرئيسية أو للشركات والمنشآت والفروع المرخص لها بالعمل فى المنطقة، كما تعفى الأرباح الناتجة عن اندماج

١ الجريدة الرسمية العدد ٢٢ مكرر الصادر فى ٢٠٠٢/٦/٥.

الشركات أو تقسيمها أو تغيير شكلها القانونى من الضرائب والرسوم التى تستحق بسبب الاندماج أو التقسيم أو تغيير الشكل القانونى، كما تُعفى من الضرائب الجمركية ومن ضريبة المبيعات ومن جميع أنواع الضرائب والرسوم الأخرى المعدات والآلات والأجهزة والمواد الخام، وأية مواد أو مكونات أخرى تستوردها الهيئة أو الشركات أو المنشآت أو الفروع العاملة فى المنطقة من الخارج، متى كانت لازمة لمزاولة النشاط المرخص به داخل المنطقة.

- لا يجوز تأميم الشركات والمنشآت والفروع العاملة فى المنطقة، كما لا يجوز فرض الحراسة على الشركات والمنشآت والفروع العاملة فى المنطقة أو الحجز على أموالها أو التحفظ عليها أو تجميدها أو مصادرتها بغير حكم قضائى.

- تتولى الشركات والمنشآت والفروع العاملة فى هذه المنطقة دون غيرها تحديد أسعار منتجاتها وخدماتها.

- لا يجوز إلغاء أو إيقاف تراخيص الانتفاع بالعقارات الصادرة للشركات والمنشآت والفروع العاملة بالمنطقة إلا فى حالة مخالفة شروط الترخيص، ويُتبع فى الاعتراض على قرارات إلغاء أو إيقاف التراخيص الأحكام الخاصة بالاعتراض على قرارات الهيئة المنصوص عليها فى هذا القانون.

- يكون حصول الشركات والمنشآت على الأراضى والعقارات المبنية اللازمة لمباشرة نشاطها والتوسع فيها داخل المنطقة، عن طريق التخصيص من الهيئة وذلك بمقابل انتفاع سنوى ولمدة خمسين عاما قابلة للتجديد.

- ينشأ بالمنطقة مركز يسمى "مركز تسوية المنازعات" يختص بتسوية المنازعات المنصوص عليها فى المادة ٥٣ من هذا القانون، بطريق التوفيق، بمعرفة هيئة أو أكثر تشكل وفقاً للمادة ٥٥ من هذا القانون[(١)].

---

١ وفى ٤ فبراير ٢٠٠٢ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٢ بإنشاء الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية بمنطقة شمال غرب خليج السويس باعتبارها من المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة، وتعتبر هذه المنطقة أول منطقة اقتصادية فى مصر وفقا لأحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٢، وتقع هذه الهيئة بمنطقة العين السخنة على بعد ٤٥ كيلو متر جنوب السويس و١١٠ كيلو متر شرق مدينة القاهرة.

ولقد قامت الحكومة المصرية بدعم الاستثمار بالمنطقة بإنشاء ميناء العين السخنة الجديدة، وتوفير المرافق من شبكات المياه والكهرباء والغاز الطبيعى لحدود المنطقة. وكذلك توفير الطرق ووسائل الاتصالات، وذلك لجذب الاستثمارات الأجنبية، وزيادة القدرة التنافسية على المستوى المحلى والعالمى. سحيم محمد سحيم، ضمانات وحوافز الاستثمار فى مصر (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، ٢٠٠٩، ص٣٣٩، ٣٤٠.

قانون رقم ١٣ لعام ٢٠٠٤.

جاء هذا القانون ليكمل القانون رقم ٨ لعام ١٩٩٧ من خلال إضافة باب رابع إلى القانون تحت عنوان (تسييراجراءات الاستثمار)لعلاج تكرار شكوى المستثمرين من تعقد وبطء الإجراءات ومن ثم طول الفترة الزمنية المستغرقة في سبيل إنهاء خدماتهم، ومن ثم ارتفاع تكاليف إجراءات الاستثمار، ونتيجة لذلك أصبح اختصاص الهيئة العامة للاستثمار تسهيل وترويج الاستثمار.

وقد سبق هذه الإجراءات قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩ لسنة ٢٠٠٢ بإقامة مجمع خدمات الاستثمار بالهيئة وفروعها لاستقبال المستثمرين وأداء جميع الخدمات اللازمة للمستثمر في مكان واحد محدد[1]؛ وذلك بهدف تبسيط إجراءات الموافقات والتصاريح والتراخيص اللازمة لانشاء وادارة وتشغيل المشروعات حتى تساهم فى تدفق الاستثمارات.

ومن أهم التيسيرات التي قدمها القانون ما يلي:-

تتابع كافة الإجراءات التي يقوم بها المستثمر مع الجهات المختلفة وهو ما تم في إطار الإصلاح المؤسسي والتنظيمي للهيئة العامة للاستثمار من خلال تجميع مختلف الجهات في هذا المكان بحيث أصبحت الهيئة الجهاز الوحيد الذي يتعين على كافة المستثمرين المحليين والأجانب مخاطبته لتأسيس شركاتهم ومنشآتهم ، ومن ثم تقوم الهيئة بمساعدة المستثمرين بشتى الوسائل والتعامل بالنيابة عنهم مع الجهات المعنية المختلفة.

اختصار الأوراق والنماذج المقدمة في نموذج واحد معد من الهيئة يتضمن كافة البيانات اللازمة عن النشاط ومستنداته وتكاليفه وتراخيصه، بما يؤدي لتخفيض التكاليف والوقت المستغرق في إعادة هذه المستندات وتكرارها.

كما أسند للهيئة وظيفة إصدار التراخيص للمستثمرين، وذلك في إطار ما عرف بمفهوم "الترخيص المؤقت " الذي تمنحه الهيئة لإقامة المشروع والذي بموجبه يحصل المستثمر على كافة التراخيص والموافقات اللازمة للمشروع لحين صدور

١ وتتمثل فكرته في أن يتصل المستثمر بجهة واحدة ليحصل على كافة الموافقات والخدمات اللازمة للمشروع في كافة مراحله (ما قبل التأسيس مشورة فنية واستشارات، مرحلة التأسيس إجراءاته وشروطه، ما بعد التأسيس).

الترخيص النهائي فور موافاة الجهات المعنية به بما يضمن للمستثمر العمل دون أي تأخير من الجهات[١].

ويتشابه هذا مع المركز الكورى لخدمة الاستثمارات، إذ أنه بمجرد قيام المستثمر بتقديم طلب الموافقة الشاملة على المشروع إلى المكتب، فإن المكتب يعمل كنائب عن المستثمر ويتعامل مع المؤسسات الإدارية المختلفة حتى يتم منح قرار الموافقة للمستثمر، وبمجرد منح الموافقة الرئيسية (التصريح بإنشاء المشروع) فإنه وفى ظل النظام الشامل للإجراءات يتم منح موافقة أتوماتيكية على الطلبات الملحقة بالطلب الرئيسى[٢].

يتم تحديد رأس مال الشركات بأي عملة قابلة للتحويل ، كما يجوز إعداد ونشر قوائمها المالية بهذه العملة، والاكتتاب بنفس العملة.

استحداث نظام الدفع المركزي ، بمعنى سداد المستثمر (دفعة واحدة) للهيئة كافة الرسوم المطلوبة من الجهات المعنية بالمشروع تيسيراً واختصار الوقت المستثمر ومن ثم أداء الخدمة.

وضع نظام للتفتيش على الشركات والمنشآت بما لا يخل بحسن سير المشروعات ومباشرتها لأنشطتها دون تعطل.

قانون رقم ٩٤ لعام ٢٠٠٥[٣]:

يتضمن هذا القانون تعديلات فى بعض أحكام قانون ٨ لعام ١٩٩٧ وكذا قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر عام ١٩٨١ تحت رقم ١٥٩، وبذلك جاء هذا القانون لتوحيد قواعد تأسيس الشركات، والتمتع بالضمانات والأخذ بأبسط الإجراءات فيما يتعلق بتأسيس الشركات

١ فى ضوء التوجهات لجذب المزيد من الاستثمار تم اقتراح نظام الشباك الواحد فى مسودة مشروع القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٤، الذى بمقتضاه تنوب الهيئة عن المستثمر فى التعامل مع جميع الجهات لاستيفاء التراخيص والموافقات اللازمة، ولكنه واجه العديد من الانتقادات على أساس أن هذا النظام يخول لهيئة الاستثمار المزيد من الهيمنة على أنها الجهة الوحيدة التى تتعامل مع المستثمرين وسلب السلطات المخولة لكل الهيئات والجهات التى يتعامل معها المستثمر. وفى ظل هذه الانتقادات تم العدول عن هذا النظام إلى ما يسمى بالنافذة الاستثمارية، والتى يتم بموجبها تيسير وتبسيط اجراءات حصول المستثمر على الموافقات والتصاريح اللازمة لمشروعه الاستثمارى بعد تقديمه لطلب الاستثمار وفقا لأحكام هذا القانون إلى النافذة الاستثمارية على النموذج المعد لذلك. د/ وجيه إبراهيم عبده، محددات الاصلاح التشريعى لمنظومة الاستثمار فى مصر، مجلة الفكر القانونى والاقتصادى، كلية الحقوق، جامعة بنها، السنة الخامسة، العدد الرابع عشر، ٢٠١٥، ص٦٧٥.

٢ د/ أميرة حسب الله محمد . محددات الاستثمار الأجنبى المباشر وغير المباشر فى البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة ، مرجع سبق ذكره.

٣ الجريدة الرسمية العدد ٢٤ مكرر الصادر فى ٢١ يونيه لسنة ٢٠٠٥.

وتنظيم تملك الأراضى والعقارات اللازمة لمباشرة النشاط، والسماح للشركات التى تعمل بنظام المناطق الحرة بالتحول للعمل بنظام الاستثمار الداخلى وفقا لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار.

ويتزامن صدور هذا القانون مع قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الذى أعطى بعض المزايا والحوافز لتشجيع الاستثمار، وتتمثل أهم تلك الحوافز فيما يلى:-

- المعاملة الضريبية الموحدة لمصدر الدخل الواحد مع تصييق المعايير الدولية ، كما أصبحت شركات الأشخاص والمنشآت الفردية تتعامل بنفس الأسس و القواعد الاقتصادية والمالية التى تتعامل بها شركات الأموال فى الأسواق فى إطار النظام الضريبى الجديد، كما فرضت الضريبة على الدخل من النشاط وليس على الشكل القانونى للشركة، وبذلك يتم القضاء على ثغرة كبيرة فى النظام الضريبى القديم والتى تم استغلالها فى التهرب الضريبى ، والقضاء على الازدواج الضريبى.

تبسيط إجراءات ربط الضريبة وتحصيلها وإجراءات التظلم والتقاضى ، وكذا إجراءات الفحص والتقييم وجمع الضرائب ، وتيسير نظم الخصم واستحداث نظام جديد اختيارى للدفعات المقدمة كبديل عنها.

- تبسيط أسس حساب الإهلاك بما يتماشى مع المعايير الدولية.

- التشجيع على تنمية الاستثمارات والتوسع فيها بإتاحة خصم ٣٠٪ من المبالغ المستثمرة فى الآلات والمعدات المستخدمة فى الإنتاج سواء كانت جديدة أو مستعملة وذلك فى أول فترة ضريبية يتم فيها استخدام هذه الآلات.

- تحسين وتوضيح المعاملة الضريبية فى حالات الدمج والاستحواذ وإعادة التقييم.

- إمكانية ترحيل الخسائر بالنسبة للأشخاص الاعتبارية أو الطبيعية لمدة خمس سنوات مالية.

- عدم إدراج الأرباح الرأسمالية الناجمة عن تغيير الشكل القانونى للشركة بما فى ذلك الاندماج مع شركة أخرى من خلال تبادل الأسهم فى حساب الأرباح والخسائر، ومن ثم عدم خضوعها للضريبة ، بشرط إثبات الأصول والالتزامات بقيمتها الدفترية وقت تغير الشكل القانونى للشركة.

تقسيط الضريبة المستحقة على أقساط لا تجاوز عدد السنوات الضريبية التى استحقت عنها الضريبة ، ويجوز مدها.

قانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٧[(١)].

في إطار جهود الدولة لتبسيط إجراءات الاستثمار والتيسير علي المستثمرين تم إضافة مادة ٤٦ مكرر إلى (قانون١٩٩٧) بالقانون رقم ١٩ لعام ٢٠٠٧ الذى سمح بإقامة مناطق استثمارية فى مختلف المجالات بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الهيئة العامة للاستثمار، ولقد صدر القرار الوزارى رقم ١٦٧٥ لعام ٢٠٠٧ لتنظيم آليات وضوابط إنشاء هذه المناطق.

حيث كانت الرؤية تجاه إقامة المناطق الاستثمارية الخاصة تتضمن القيام بتطبيق أسلوب إداري يتسم بالسهولة واليسر في تطبيق وتنفيذ إجراءات الاستثمار، من خلال تواجد الجهات الحكومية المتعاملة مع المشروعات في مكان واحد بما يؤدي إلي التيسير علي المستثمرين[(٢)].

جدول رقم (٤)

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر خلال الفترة (٢٠٠٣/٢٠٠٤-٢٠١٢/٢٠١٣)

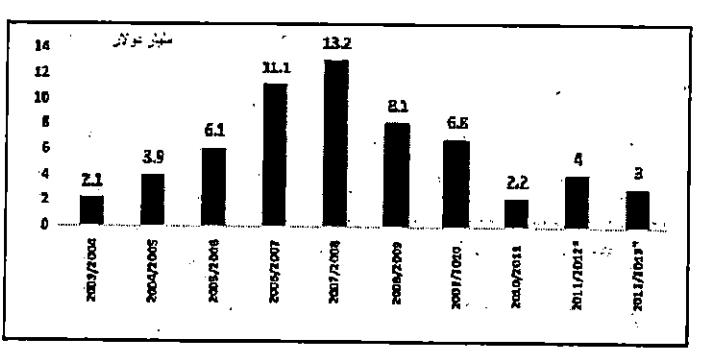

المصدر: البنك المركزى المصرى.

١ الجريدة الرسمية العدد ١٩ مكرر الصادر فى ١٦ مايو لسنة ٢٠٠٧.

٢ تم الموافقة علي إنشاء خمس مناطق استثمارية مخصصة للأنشطة الصناعية المختلفة منها الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة والصناعات الهندسية ومواد البناء والصناعات الغذائية، وبدأت هذه المناطق في تلقي طلبات المستثمرين وقامت مجالس الإدارة بالموافقة علي عدد ٢٠١ مشروع للعمل داخل هذه المناطق. الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، لمحة عن الاقتصاد المصري نوفمبر ٢٠١٣، ص٣٩.

وقد حقق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد نموا كبيرا خلال الأعوام ٢٠٠٣/٢٠٠٤-٢٠٠٧/٢٠٠٨ ليصل إلى ١٣,٢ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ومنذعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ انعكس ذلك الاتجاه الإيجابي مع تناقص الاستثمار الأجنبي المباشر ليسجل ٣ مليار دولار خلال العام ٢٠١٢/٢٠١٣[(١)]، على الرغم من ارتفاع صافى التدفق للداخل لبند الاستثمارات الواردة لتأسيس شركات أو زيادة رؤوس أموالها إلى نحو ٢,٤مليار دولار في العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ مقارنة بنحو ٢,١ مليار دولار خلال العام المالى٢٠١١/٢٠١٢.

وخلال الفترة ما بين يناير ٢٠٠٣ وديسمبر ٢٠١٥ بلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ٧٩٥ مشروعا يتم تنفيذها من قبل ٥٧٩شركة عربية وأجنبية، وتبلغ التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات نحو ١٢٩,٣مليار دولار وتوظف أكثر من ٢١٥,٣ ألف عامل .[(٢)]

جدول رقم (٥)

مشروعات الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٣/٢٠١٥)

العام	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
2003	43	4,199.4	14,338	41
2004	35	1,598.0	7,178	34
2005	47	11,947.1	16,982	45
2006	56	11,012.2	23,436	50
2007	54	11,863.6	13,635	52
2008	84	10,147.5	29,225	78
2009	108	18,473.9	21,688	76
2010	79	9,499.8	19,011	69
2011	54	5,417.0	13,163	50
2012	62	9,124.7	14,878	49
2013	48	3,196.7	6,107	41
2014	59	18,174.8	22,823	46
2015	66	14,636.2	12,835	45
الاجمالى	795	129,291	215,299	579

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠١٦.

١ وذلك نتيجة الارتباكات الحاصلة آنذاك والارتباط بين عوامل عديدة معظمها سياسى.

٢ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠١٦،ص ١٧٠.

وقد انخفضت الأهمية النسبية لصافى الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، حيث بلغت ١,١ خلال عام ٢٠١٢/٢٠١٣ مقابل ٨,١ خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

شكل رقم (١)

تطور نسبة الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر إلى الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١٢/٢٠١٣)

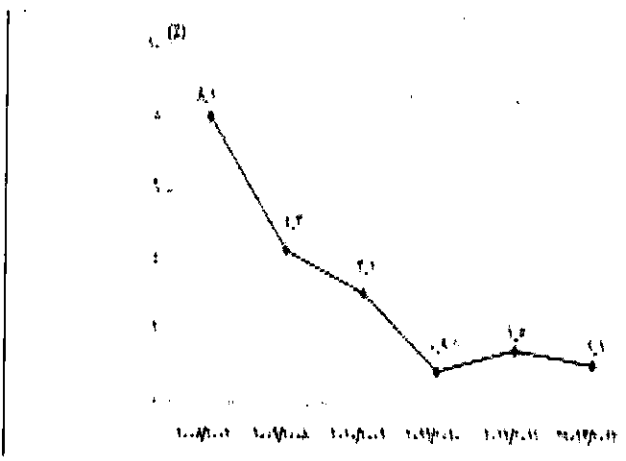

المصدر: البنك المركزى المصرى، النشرة الإحصائية الشهرية، ديسمبر ٢٠١٣.

ويرجع الارتفاع الملحوظ فى صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر خلال الفترة (٢٠٠٣/٢٠٠٤-٢٠٠٧/٢٠٠٨) إلى إتخاذ الحكومة المصرية العديد من الإجراءات الإصلاحية الشاملة منذ يوليو ٢٠٠٤ خاصة فى مجال تيسير الأعمال، والتى ساهمت فى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، ومن أهم تلك الإجراءات، تخفيض الحد الأدنى لرأس المال اللازم لبدء النشاط من ٥٠ ألف جنيه إلى ألف جنيه، وتخفيض التكلفة والوقت اللازمين لبدء ممارسة النشاط التجارى بمقدار النصف إلى جانب إنشاء شركة للاستعلام الائتمانى فى إطار جهود تيسير الحصول على الائتمان.

كذلك لعبت الإصلاحات التى اتخذتها مصر فى إطار ممارسة أنشطة الأعمال خلال العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ دوراً فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر،

وكان أهم تلك الاصلاحات، تخفيض الوقت اللازم لبدء النشاط التجارى من ١٩ يوم إلى ٩ أيام، وتخفيض التكلفة الخاصة ببدء النشاط التجارى من ٦٨,٨٪ من نصيب دخل الفرد إلى ٢٨,٦٪ من نصيب دخل الفرد، وكذلك تخفيض رسوم تسجيل الملكية من ٦,٤٪ من قيمة الملكية إلى ١٪ من قيمة الملكية ، وهو ما أدى إلى تراجع معدلات التهرب من عمليات التسجيل والإحجام عنها، وأيضا قيام مجموعة جديدة من منافذ الشباك الواحد لخدمة أصحاب الأعمال فى الموانئ بما يساعد على تخفيض الوقت اللازم لإنهاء معاملات الاستيراد من ٢٥ يوم إلى ١٨ يوم، وتخفيض الوقت اللازم لإنهاء معاملات التصدير من ٢٠ يوم إلى ١٥ يوم[١].

وقد تصدرت مصر بهذه الإجراءات الجديدة موقع القمة بين الدول المتصدرة للاصلاحات فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧؛ نتيجة التحسن الملموس الذى حققته فى خمسة مجالات من المجالات العشرة التى خضعت للدراسة فى تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠٠٨الصادر عن البنك الدولى، وتتمثل تلك المجالات فى: البدء فى النشاط التجارى واستخراج التراخيص وتسجيل الملكية والحصول على الائتمان والتجارة عبر الحدود.

كما احتلت مصر المركز الأول على مستوى القارة الإفريقية، والمركز الثانى على المستوى العربى من حيث جذب الاستثمارات المباشرة وفقا لتقرير الاستثمار العالمى عام ٢٠٠٧ الصادر عن الأونكتاد، كما تقدمت ٣٥ مركز عن العام السابق لتصبح فى المركز ٣٣ وفقا لمؤشر أداء الاستثمار الأجنبى المباشر[٢]، كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة ٩٤,٣ مليارات دولار وبنسبة ١١,٦٪من الإجمالى العربى خلال عام ٢٠١٥[٣].

ويشير تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠١٣ الصادر عن البنك الدولى إلى أن مصر حققت تقدما في تخفيض عدد الإجراءات المطلوبة لبدء المشروعات إلى ستة إجراءات، وعدد الأيام إلى سبعة، ومع ذلك فقد تراجع ترتيبها بالنسبة لبدء المشروعات إلى المرتبة ٢٦ من مجموع ١٨٥ في عام ٢٠١٣ مقابل ١٨ في عام ٢٠١٠ و ٢٠١١، وكذلك تراجعت مرتبة مصر بالنسبة لتسجيل الممتلكات من المركز ٨٧ في عام ٢٠٠٩ إلى المركز ٩٥ في عام ٢٠١٣، ولتسجيل عقار بمصر على المستثمر أن يمر بسبع إجراءات

١ مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الاستثمار الأجنبى المباشر فى العالم كيف تطور عبر السنوات الأخيرة؟ وكيف تطور نصيب مصر منه؟، سلسلة تقارير حالة، العدد الثانى، مارس ٢٠٠٨، ص ٩، ١١.

٢ المرجع السابق، ص٩، ١١.

٣ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠١٦، ص٢٦.

تستغرق ٧٢ يوما ، ويتحمل بتكلفة تبلغ ٠,٧٪ من قيمة العقار ، وبذلك تتخلف مصر عن المتوسطات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالنسبة لعدد الإجراءات المطلوبة، وعدد الأيام المتوقعة لتسجيل العقار[(١)].

وبذلك يتضح أن مصر قامت بالعديد من التعديلات التشريعية والإجرائية؛ وذلك لتيسير التعامل على المستثمرين، وجذب المزيد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد نجحت هذه الإصلاحات في زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة (٢٠٠٣/٢٠٠٤-٢٠٠٧/٢٠٠٨)، إلا إن حجم الاستثمار انخفض في السنوات اللاحقة، وربما يعود ذلك إلى عدم توافر المناخ الاقتصادي والسياسي المناسب لجذب هذه الاستثمارات.

وقد عملت وزارة الاستثمار بالتعاون مع العديد من المؤسسات الدولية والمكاتب القانونية ومنظمات الأعمال و الكثير من المختصين والمهتمين بمجال الاستثمار على مراجعة أحكام ونصوص قانون ضمانات وحوافز الاستثمار لعام ١٩٩٧ للوصول إلى تحقيق أهداف الدولة في تنمية الاستثمار، وذلك من خلال إدخال بعض التعديلات على أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، وقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١، والقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضريبة على الدخل؛ وذلك للوصول إلى بيئة مؤهلة لجذب الاستثمارات من خلال منظومة تشريعية مناسبة تدعم الاقتصاد القومي.

وفيما يلي أهم تعديلات قانون الاستثمار الجديد رقم ١٧ لسنة ٢٠١٥[(٢)].

١ - إنهاء الترخيص النهائي للشركات في وقت قياسي:

من أهم بنود قانون الاستثمار الجديد ما جاء في الفقرة الأولى من المادة ٥٥،حيث أوضحت أن الهيئة العامة للاستثمار سوف تتولي إصدار الترخيص النهائي في مدة لا

١ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، استعراض مناخ الأعمال في مصر سياسات الاستثمار والمشاركة بين القطاعين العام والخاص، ٢٠١٤،ص٣٧ ،٤٧.

٢ الجريدة الرسمية العدد ١١ تابع الصادر في ١٢ مارس لسنة ٢٠١٥.

لمزيد من التفصيل، انظر، د/صلاح زين الدين، دور القانون في تحسين مناخ الاستثمار في مصر لجذب الاستثمارات الألمانية المباشرة. المؤتمر العلمي الثاني بعنوان (القانون والاستثمار) كلية الحقوق- جامعة طنطا، ٢٩-٣٠ أبريل ٢٠١٥، ص٢٢-٢٤.

تتجاوز ١٥ يوما من تاريخ استصدار كافة التراخيص والموافقات المطلوبة من الجهات المختصة، علي أن يكون ذلك من خلال مكاتب الهيئة العامة للاستثمار وفروعها، وذلك بشرط استيفاء المستندات الموضحة فى الطلب المنصوص عليه فى المادة ٥٤ من هذا القانون، بحيث يتم تقصير مدة إصدار تراخيص الاستثمار والشركات في أسرع وقت.

٢ - آلية جديدة لفض المنازعات وتصفية الشركات:

بسبب وجود عدة مشاكل عالقة ومنازعات مع المستثمرين خلال السنوات السابقة، فإن قانون الاستثمار الجديد لسنة ٢٠١٥ سوف يطبق آليتين جديدتين لفض المنازعات وتصفية الشركات في مصر، الآلية الأولى داخل هيئة الاستثمار تختص بنظر الدعاوى الخاصة بنزاعات تخص الهيئة وتنظر فى الدعوى خلال ١٥يوما، وتصدر قراراها خلال ٦٠ يوماً على أن تكون ملزمة للهيئة ، وهناك آلية أخرى تتبع رئيس الوزراء تختص بنظر كافة الشكاوى الأخرى وتصدر قرارها خلال ٣٠ يوما فضلا عن إقرار مادة تخص الوظيفة الاجتماعية لرأس المال.

٣ - تطبيق خدمة الشباك الواحد لتسهيل إجراءات الاستثمار:

من خلال قانون الاستثمار الجديد سوف يتم تطبيق مبدأ الشباك الواحد، بحيث يستطيع المستثمر إنهاء كافة الإجراءات والأوراق، وذلك يعنى تسهيل الإجراءات وإنهاء التراخيص بقصر معاملات المستثمر على منفذ واحد بدلا من عدة منافذ، وضبط مفاهيم الاستثمار والمناطق الاستثمارية وتحديد سلطة إدارة مجلس إداراتها، مع تحديد آلية كيفية استكمال مقومات البنية الأساسية للمناطق الحرة.

٤ - توحيد سلطة توقيع الجزاءات:

يتم توحيد سلطة توقيع الجزاءات لتكون في يد الهيئة العامة للاستثمار كضمانة للمستثمر، مع تأكيد حماية حقوق الملكية الفكرية، وتشجيع نقل التكنولوجيا، والشفافية بالنسبة لتسعير الأراضي بإجراءات واضحة وتحديد مقابل الانتفاع.

٥ - تعليق الدعاوى الجنائية لحين أخذ رأي هيئة الاستثمار:

ينص القانون الجديد على تعليق الدعاوى الجنائية لحين أخذ رأي هيئة الاستثمار، فلا يجوز إقامة الدعوى إلا بعد أخذ رأي هيئة الاستثمار وسرعة تنفيذ ما يصدر عنها من قرارات، مع قصر الحق في الطعن ببطلان العقود الإدارية المتعلقة بالمشروعات الاستثمارية على طرفي التعاقد.

٦ - دفع الحكومة حصة التأمينات للعاملين:

القانون يتضمن لأول مرة دفع الحكومة حصة التأمينات للعاملين عن الشركة، بالإضافة إلى تحمل جزء من تكلفة إنشاء البنية التحتية للأراضى الزراعية والصناعية والعقارية، بالإضافة إلى الفصل بين المسؤولية الجنائية والتجارية، كما تضمن وضع حد أقصى ١٢٠ يوما للتصفية والخروج من السوق إذا لم ترد الجهة على الشركة.

وفى سياق التعديلات المستمرة لقوانين الاستثمار فى مصر، فقد صدر قانون الاستثمار الجديد رقم ٧٢ لعام ٢٠١٧[(١)]، ويتضمن القانون الجديد الكثير من الحوافز للمستثمرين، ويشار إلى أن قانون الاستثمار الجديد يأتى فى ظل الإجراءات الإصلاحية للاقتصاد المصرى التى أقرتها الدولة فى نوفمبر عام ٢٠١٦ والتى شملت تحرير سعر الصرف وإجراءات تشجيع الاستثمار، وخفض الدعم الموجه للكهرباء والمواد البترولية وضبط أسعار الطاقة بما يعكس أوضاع السوق.

المبحث الثالث

العقبات التي تواجه تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر

على الرغم من إدخال العديد من التعديلات على القوانين والتشريعات فى مصر بهدف تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة المباشرة منها، فإنها لم تنجح في أن تصبح موقع جذب للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بغيرها من الدول النامية.

وتتمثل أهم الصعوبات التي تواجه تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر فيما يلي:

تجدر الإشارة إلى أنه على مدى العقد الماضي تم إتخاذ عدد من التدابير أسفر عنها الالتزام بتحقيق الاستقرار في مناخ الاستثمار، وبناء ثقة المستثمرين في السوق المصري، ومع ذلك مازالت توجد عوائق أمام أنشطة الأعمال في مصر، مثل تعدد اللوائح والأجهزة وانتشار البيروقراطية، وتأخر الإفراج عن البضائع في الجمارك، واتخاذ القرارات الإدارية التعسفية في بعض الحالات، والتكلفة العالية للمعاملات عند دخول السوق، وبطء إجراءات المحاكم التجارية.

---

١ الجريدة الرسمية العدد ٢١ مكرر ج الصادر فى ٣١ مايو لسنة ٢٠١٧.

وكذلك غياب الشفافية فى كثير من الحالات. فبالنسبة لشهادات الأمن للمستثمرين الأجانب، والمعاملة الوطنية، وآليات تسوية المنازعات بصفة خاصة، والمتطلبات، وتوقيت إتخاذ القرار، وأسباب اتخاذه غالبًا ما تكون أموراً غير واضحة للأطراف المعنية ، وقد يكون مراعاة توفير قدر كبير من الوضوح مفيدا أيضا فيما يتعلق بعدد من الآليات التي وضعت للتعامل مع بعض حالات مصادرة الممتلكات.

وقد أظهرت نتائج مؤشر شفافية السياسات الحكومية الصادرة عن تقرير التنافسية لعام ٢٠١٣/٢٠١٤ صعوبة حصول مؤسسات الأعمال فى مصر على المعلومات التى تتعلق بالتغيرات التى تطرأ على السياسات والأنظمة الحكومية التى قد تؤثر على نشاطهم، حيث احتلت مصر وفقا لذلك المؤشر المرتبة ٩٠ من بين ١٤٨ دولة خلال عام ٢٠١٢/٢٠١٣.

بالإضافة إلى الافتقار إلى حرفية الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر داخل مصر وخاصة في ظل المنافسة العالمية لجذب هذه الاستثمارات، وكذلك عدم وجود خريطة استثمارية للمناطق الجغرافية الواعدة والجاذبة للاستثمار وإتباع سياسات غير مرنة وفعالة في التعامل مع المستثمر لجذب المزيد من الاستثمارات.

أيضا نقص العمالة الماهرة والمدربة اللازمة لمشروعات الاستثمار الأجنبى، واقتصار الاستثمار الأجنبي بشكل عام على نوعيات محددة من القطاعات مثل قطاع البترول والغاز والسياحة دون القطاعات الأخرى.

وتصميم النظم الضريبية على نحو لا يتسم بالوضوح والشفافية ، ذلك أن الحوافز الضريبية وإن كانت مفيدة للمشروعات القائمة إلا أنها لا تساعد على جذب مشروعات جديدة، كذلك فإن الحوافز قد لا تكون فعالة بالنسبة للشركات التي يتوجب عليها دفع ضرائب مماثلة في البلد الأم عند تحويل الأرباح مثل الشركات الأمريكية العاملة في مصر، كذلك فإن تعقد النظام الضريبي يمثل عائقاً رئيسيا أمام الشركات خاصة في ظل أنظمة حوافز ضريبية مختلفة (معاملة الشركات التي تعمل في المناطق الحرة) هذا فضلاعن الصعوبات التى ينطوي عليها التقدير والتنبؤ بالالتزامات الضريبية، بالإضافة إلى فض المنازعات الضريبية التي يمكن أن تستغرق لحلها سنوات عديدة((١)).

١ أسامة على عصمت محمد الشناوى، دور الدولة في جذب الاستثمار المؤتمر العلمي الثاني بعنوان (القانون والاستثمار)، كلية الحقوق- جامعة طنطا، ٢٩ ،٣٠ أبريل ٢٠١٥، ص١٩ ،٢٠

كما تصدرت مشكلة عدم الاستقرار السياسى بنسبة ٢٢,٩٪ قائمة المشكلات التى واجهت رجال الأعمال فى مصر، تليها مشكلة عدم الاستقرار الحكومى بنسبة ١٤,٧٪، ثم الجريمة والسرقة ٩,٣٪، وذلك وفقا لتقرير التنافسية العالمى لعام ٢٠١٣/٢٠١٤[(١)]. أيضا يشكل الاقتصاد الخفي في مصرنحو٣٥,١ ٪مقارنة بنحو١٣,٤١٪ في كل من سنغافورة والصين، و١٦,٦٪في هونج كونج.

استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

بالرغم من التحسن المستمر لبيئة أداء الأعمال في مصر نجد أنها مازالت بحاجة إلى مزيد من الإصلاح والتيسير ،حيث تؤثر نظم ولوائح الاستثمار على قرارات الاستثمار بصورة مباشرة ، حيث إن تبسيط الإجراءات وتحسين آليات إنفاذ العقود والحفاظ على حقوق المستثمرين ، يعد من أهم العوامل التي تؤثر على القرار الاستثماري بصورة إيجابية.

ولهذا فإن تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠٠٥ يؤكد على الدور المهم الذي تلعبه الحكومة في إيجاد بيئة آمنة ومستقرة، بما في ذلك حماية حقوق الملكية، فقد أشار التقرير إلى أن غموض السياسات وعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي واللوائح التنظيمية العشوائية تشكل ٥١٪ من المخاطر المرتبطة بالسياسات على مخاوف الشركات المتعلقة بمناخ الاستثمار، كما خلص التقرير إلى أنه من شأن تحسين وضوح ومعلومية السياسات يمكن أن يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الجديدة بنسبة ٣٠٪[(٢)].

ويتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في البلد المستقبل للاستثمار، حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بمناخ الاستثمار، فلا تقتصر بيئة الاستثمار النموذجية على مجرد منح الإعفاءات الضريبية وتسهيل إجراءات التسجيل والترخيص ، بل تتعداه لتشمل حزمة متكاملة من العناصر الضرورية التي لابد من توافرها مجتمعة منها[(٣)]:-

1 World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2013-2014.

٢ لمزيد من التفصيل انظر، تقرير التنمية فى العالم ٢٠٠٥، تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع، البنك الدولى.

٣ لمزيد من التفصيل. انظر ،مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء ، السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر ، مرجع سبق ذكره، ص٢٤-٣٦.

John C. Anyanwu, Determinants of Foreign Direct Investment Inflows to Africa, 1980-2007, African Development Bank, Working Paper No. 136, September 2011.

-استقرار السياسات الاقتصادية الكلية : حيث يعتبر وجود سياسة اقتصادية كلية عامة ثابتة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر شرطا ضروريا ، بالاضافة إلى تكامل السياسات الصناعية والنقدية والمالية والتجارية والتشغيلية مع مبدأ تشجيع الاستثمار وتعزيز البيئة الاستثمارية[١].

-بناء قواعد بيانات ومعلومات دقيقة وحديثة وشاملة عن البيئة الاستثمارية بشكل عام والاستثمارات الأجنبية بشكل خاص ورصد مستوى التدفقات والأرصدة وتطورها وتوزيعها بحسب الدول الواردة منها والشركات المستثمرة والقطاعات الناشطة فيها، وذلك وفق منهجية متكاملة تراعي المعايير العالمية ، وتضمن إمكانية تقييم العوائد من الإجراءات والسياسات المتبعة وكذلك أثر تلك الاستثمارات على الأداء التنموي داخل الدولة المضيفة.

إن تطبيق القانون بأسلوب يجعل من الممكن التنبؤ به هو شرط أساسي لتوفير بيئة إيجابية لأنشطة الأعمال ، ويعد طرح أسباب اتخاذ القرار كتابة ، وإتاحة آليات للطعن على هذه القرارات هي العناصر الرئيسية لأنظمة قانونية تتسم بالشفافية، ولما كانت مصر تسعى لتوفير مناخ للأعمال أكثر إيجابية ، وجذب مستويات أعلى من الاستثمار الأجنبي لابد أن تظل الشفافية أحد الاعتبارات الأساسية ،فعلى السلطات تحديد كافة الإجراءات التي تطبق على المستثمرين الأجانب، وعملية منح الموافقات تحديدا واضحا، وبأسلوب يتسم بالشفافية وفي الوقت المناسب ، ويجب أن يكون الرفض مسببا ويتم إخطاره كتابة للمستثمر المعني.

- تبسيط إجراءات الاستثمار الخاصة بتأسيس الشركات وبدء النشاط التجارى، وتسجيل الملكية واستخراج تراخيص البناء، وإتاحة الإجراءات على شبكة الانترنت، وتعميم النافذة الواحدة؛ وذلك للحد من العقبات البيروقراطية وتسريع عملية منح التراخيص التجارية للمستثمرين.

- مواصلة إقرار قوانين استثمار تلتزم بضمانات متعارف عليها للمستثمرين ضد المصادرة والتأميم والالتزام بالتعاقدات والتعهدات وغيرها[٢]، والتوسع فى إبرام

١ بالإضافة إلى تعزيز الانفتاح التجارى على العالم والاندماج فى الاقتصاد العالمى، وارتفاع حجم الناتج المحلى، وتقليل معدل التضخم، وبالتالى تساعد هذه العوامل على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

Elizabeth Asiedu, On The Determinants Of Foreign Direct Investement To Developing Countries: Is Africa Different?, World Development Vol. 30, No. 1, 2002, P 111,112.

٢ احتلت مصر المرتبة ٦٩ من بين ١٤٨ دولة خلال عام ٢٠١٢ فى مؤشر حماية المستثمرين، وهو ما يشير إلى أن درجة حماية المستثمرين فى مصر متوسطة.

World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2013-2014

اتفاقات ثنائية ودولية لحماية وتشجيع الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي، وتسهيل اللجوء إلى محاكم ومراكز فض منازعات الاستثمار[١].

-الحد من الفساد والأشكال الأخرى من السلوك النفعي [٢]، وخلق مصداقية للسياسات الحكومية إذ يكون للقوانين الجديدة التي يتم سنها أثر ضئيل حيث ما كانت الشركات لا ترى بأن تلك القوانين سيجرى إنفاذها أو تعزيزها،بالإضافة إلى مرونة السياسات وملاءمتها لأوضاع السوق.

-إعادة تخطيط وهيكلة الموارد البشرية وتعزيز إنتاجيتها ومهاراتها من خلال إعادة هيكلة النظام التعليمي والتدريبي بالتركيز على الكفاءة والتعليم الفني وتنمية القدرات البحثية والإبداع وكسب المهارات ، وذلك لمواجهة تحديات توافر العمالة المدربة وتدنى الإنتاجية، فلا شك أن جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي يتطلب تنمية العنصر البشري وتوعيته والارتقاء بمستوى مهارته وبصفة خاصة تطوير وخلق الكفاءات والكوادرالقادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملاءمة للمنافسة العالمية[٣].

-الاهتمام بعنصر الترويج للاستثمار في ظل ازدياد حدة المنافسة لجذب الاستثمارالأجنبي فإن إعداد استراتيجية للترويج للاستثمار في مصر يعد أمراً مهماً للغاية كما أن إنشاء مؤسسة تكون مهمتها الترويج للاستثمار في مصر أصبح ضرورة لا بديل لها، وتضطلع هذه المؤسسة بتخطيط وتنظيم وتوجيه الاستثمارات الأجنبية فضلاً عن تسويق وترويج مشروعات الاستثمار فى الداخل والخارج، ووضع الضوابط والإجراءات اللازمة لتعظيم العوائد المتوقعة من الاستثمارات الأجنبية بما يخدم أهداف الدولة في كافة المجالات (العمالة، توفير النقد الأجنبي، نقل التكنولوجيا، التصدير..)

-إصدار قانون لتشجيع الاستثمار فى التكنولوجيا مثل قانون تشجيع التنمية فى كوريا، وإنشاء مكاتب لحماية حقوق المستثمرين فى المحافظات لتقديم خدمات ما بعد الاستثمار، وتذليل الصعوبات التى تواجه المستثمرين الأجانب مع المؤسسات الحكومية، وإنشاء محاكم متخصصة للفصل فى قضايا حقوق الملكية الفكرية.

١ احتلت مصر المرتبة ١٠٦ من بين ١٤٨ دولة فى مؤشر كفاءة الإطار التشريعى فى تسوية المنازعات خلال عام ٢٠١٢/٢٠١٣ مقارنة بدولة قطر التى احتلت المرتبة العاشرة، مما يدل على انخفاض كفاءة الإطار التشريعى فى تسوية المنازعات. المرجع السابق.

٢ حيث احتلت مصر المرتبة ١٠١ من بين ١٤٨ فى مؤشر وجود ظاهرة الرشاوى، خلال عام ٢٠١٢/٢٠١٣، وفقا لمؤشر التنافسية العالمية.

3 Saskia K.S. Wilhelms Morgan Stanley Dean Witter, Foreign Direct Investment and its Determinants In Emerging Economies, African Economic Policy Paper, July 1998, p23.

-إنشاء وتوسعة المدن الصناعية والتكنولوجية والمناطق الحرة وتوفير الأراضي اللازمة لإنشاء المشروعات وضمان توصيل الخدمات المتنوعة لها وربطها بوسائل الاتصال والنقل المتنوعة.

- تطوير النظام الضريبى، وترشيد استخدام الاعفاءات الضريبية وربطها بالأولويات الاقتصادية فى الدولة خاصة بالتركيز على الاستثمار فى المشروعات الصناعية والبحثية.

الخاتمة

لاشك أن للاستثمار الأجنبي المباشر دوراً مهماً في عملية النمو الاقتصادى في معظم الدول، وتتسابق دول العالم كافة لجذب أعظم كم من الاستثمارات، فى عالم التكتلات الكبرى التي لا تدع مجالاً للعيش لأية دولة تتخلف عن المشاركة في هذا السباق المحموم، ولن تنال الدولة قدراً من الفوز في هذا المضمار إذا شابت شرائعها شوائب طاردة لرؤوس الأموال، أو خالطتها عوائق منفرة للمدخرات.

حيث تؤثر نظم ولوائح الاستثمار على قرارات الاستثمار بصورة مباشرة ،حيث إن تبسيط الإجراءات وتحسين آليات إنفاذ العقود والحفاظ على حقوق المستثمرين، يعد من أهم العوامل التي تؤثر على القرار الاستثماري بصورة إيجابية ، وقد شهد مناخ الاستثمار في مصر العديد من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية الهامة والتي كان لها تأثير على معدلات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وقد بينا فى هذا البحث العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقوانين المنظمه له من خلال ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول ماهية ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما تناول المبحث الثاني الإطار التشريعي الحاكم للاستثمار في مصر وأثره على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تم عرض القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار في مصر وبيان مدى تأثيرها في حجم تدفق الاستثمار.

وعرض المبحث الثالث العقبات التي تواجه تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر ؛ وذلك بهدف الوصول إلى وضع استراتيجية لتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، نجملها فيما يلي:-

- يتوقف حجم تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر على العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية، وأن هذه العوامل تمثل مناخ الاستثمار الذي يتأثر به القرار الذي يتخذه المستثمر لتفضيل الاستثمار في دولة عن غيرها من الدول.

- تؤثر كفاءة الإطار التشريعى المنظم للاستثمار الأجنبى المباشر الذى يتسم بالوضوح والمرونة وسهولة الإجراءات فى زيادة حجم الاستثمار الأجنبى، بينما تعددية التشريعات وتعقد الإجراءات وانتشار البيروقراطية يؤثر سلبا فى حجم الاستثمار المباشر.

- حرصت مصر على تهيئة البيئة المناسبة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،حيث قامت بسن العديد من القوانين واتخاذ العديد من الإجراءات التى تهيىء مناخاً استثمارياً ملائماً وذلك لتيسير التعامل على المستثمرين، وجذب المزيد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- لايمكن أن يكون الاعتماد على الحوافز الضريبية هو الأساس فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر، وانما لابد معها من توافر مجموعة أخرى من الحوافز الإيجابية، مثل سهولة وسرعة الإجراءات، ورفع كفاءة البنية الأساسية ، وتحقيق الاستقرار الاقتصادى والسياسى.

- برغم من التحسن المستمر لبيئة أداء الأعمال في مصر نجد أنها مازالت بحاجة إلى مزيد من الإصلاح والتيسير ،لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

التوصيات:

تكمن أهم ما توصلت إليه الدراسة من توصيات في الآتي:-

- ضرورة تفعيل دور الإطار التشريعى الحاكم للاستثمار، مما يساهم فى خلق نوع من الأمن لدى المستثمرين المرتقبين ، وضمان العدالة فى المنازعات المتعلقة بالاستثمار.

- وضع خطط واستراتيجيات لتحسين مختلف العوامل المؤثرة فى جذب الاستثمار بمشاركة مختلف الجهات ذات الصلة وعلى مختلف المحاور المؤسسية والتشريعية والإجرائية والاقتصادية والاجتماعية، ولاسيما ضمان تأهيل وتطوير عناصر الإنتاج الرئيسية لجذب الاستثمارات.

- الإصلاح المؤسسى للجهاز الإدارى الحكومى والقضاء على البيروقراطية من أجل تيسير إجراءات التسجيل والتراخيص اللازمة لممارسة النشاط.

- تحفيز الاستثمار الأجنبى المباشر فى المشروعات ذات الأولوية التنموية بما يتوافق والمستهدف التنموى للاقتصاد المصرى.

- إتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تحسن من سمة البلد وبيئته الاستثمارية كالشفافية وتوفير المعلومات عن الفرص الاستثمارية والحوافز والنظم المؤسسية والإدارية وخدمات بعد الاستثمار.

- إجراء تقييمات منتظمة لتكاليف ومنافع كافة أنواع الحوافز الممنوحة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وتقييم أداء الشركات المستفيدة من الحوافز الممنوحة في المناطق الحرة مقارنة بأداء المشروعات المقامة خارجها ، ومراجعة الحكومة النطاق الزمني لحوافز الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- تفعيل التكامل الاقتصادى وزيادة عقد اتفاقيات تشجيع الاستثمار ، حيث ينجذب الاستثمار الأجنبى المباشر بشكل أكبر للأسواق الكبيرة الأكثر رواجا.

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية.

١- الكتب.

- د/أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبى المباشر وغير المباشر فى البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا - كوريا الجنوبية- مصر)،الدار الجامعية، ٢٠٠٤/٢٠٠٥.
- د/ رمضان صديق ، الضمانات القانونية والحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار (دراسة مقارنة بين القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ والقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ على ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء)، دار النهضة العربية، ١٩٩٨.
- د/ سيد طه بدوى، التشريعات الاقتصادية وفقا لأحدث التعديلات التشريعية، دار النهضة العربية، د.ت.
- د/ نزيه عبد المقصود محمد، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعى، ٢٠١٣.

٢- الدوريات والمؤتمرات.

- أسامة على عصمت محمد الشناوى ، دور الدولة في جذب الاستثمار، المؤتمر العلمي الثاني بعنوان (القانون والاستثمار)،كلية الحقوق- جامعة طنطا، ٢٩، ٣٠ أبريل ٢٠١٥.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،مناخ الاستثمار في الدول العربية ، ٢٠١٦.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠١٢ - ٢٠١٣.
- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، لمحة عن الاقتصاد المصري نوفمبر ٢٠١٣.
- حسان خضر، الاستثمار الأجنبى المباشر تعاريف وقضايا ، جسر التنمية، السنة الثالثة، العدد٢٢، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ٢٠٠٤.
- صلاح زين الدين ، دور القانون فى تحسين مناخ الاستثمار فى مصر لجذب الاستثمارات الألمانية المباشرة، المؤتمر العلمى الثانى بعنوان (القانون والاستثمار) كلية الحقوق- جامعة طنطا، ٢٩-٣٠ أبريل ٢٠١٥.
- د/ فرج عبد العزيز عزت ، المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي والمحلي ، المؤتمرا لسنوي الثاني عشر ، بعنوان إدارة أزمة الاستثمار فى ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية ، كلية التجارة ،جامعة عين شمس، ١-٢ ديسمبر ٢٠٠٧.
- مبطوش العلجة ، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبى المباشر فى دول المغرب العربى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١١)، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، العدد ٥١٠، أبريل ٢٠١٣.

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء ، واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مصر والدروس المستفادة من التجارب الدولية ، تقارير معلوماتية، السنة الثامنة ، العدد ٧٠، مارس ٢٠١٤.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء ،الاستثمار الأجنبى المباشر فى العالم كيف تطور عبر السنوات الأخيرة ؟ وكيف تطور نصيب مصر منه؟ سلسلة تقارير حاله، العدد الثانى ، مارس ٢٠٠٨.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر ، يوليو ٢٠٠٤.
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، استعراض مناخ الأعمال في مصر سياسات الاستثمار والمشاركة بين القطاعين العام والخاص، ٢٠١٤.
- د/ وجيه إبراهيم عبده ، محددات الاصلاح التشريعى لمنظومة الاستثمار فى مصر ، مجلة الفكر القانونى والاقتصادى ،كلية الحقوق ، جامعة بنها ، السنة الخامسة ، العدد الرابع عشر، ٢٠١٥.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.

- Anabel González, Foreign Direct Investment as a Key Driver for Trade, Growth and Prosperity: The Case for a Multilateral Agreement on Investment, World Economic Forum, 2013.
- Elizabeth Asiedu, On The Determinants Of Foreign Direct Investement To Developing Countries: Is Africa Different?, World Development Vol. 30, No. 2002 ,1.
- James P. Walsh, Jiangyan Yu, Determinants of Foreign Direct Investment: A Sectoral and Institutional Approach, IMF WP/187/10, July 2010.
- John C. Anyanwu, Determinants of Foreign Direct Investment Inflows to Africa, 2007-1980, African Development Bank, Working Paper No. 136, September 2011.
- Leonard K. Cheng , Yum K. Kwan, What are the determinants of the location of foreign direct investment? The Chinese experience, Journal of International Economics, 2000.
- Saskia K.S. Wilhelms Morgan Stanley Dean Witter, Foreign Direct Investment and Its Determinants In Emerging Economies, African Economic Policy Paper, July 1998.

- UNCTAD, Foreign Direct Investment and Development ,Series on Issues in International Investment Agreements (IIA , Paper- Series, Dec. 1998.
- UNCTAD, World Investment Report, 2003.
- United States Government Accountability Office (GAO), Laws and Policies Regulating Foreign Investment in 10 Countries, GAO- 08 -320 , February 2008.
- World Economic Forum, The Global Competitiveness Report -2013 2014.

The Role of Investment Laws in Attracting Foreign Direct Investments

Applied Study on the Egyptian Economy

Ayat Salah Dakrory
Economics and Public Finance Department
Faculty of Law – Helwan University

Abstract

There is no doubt that foreign direct investment has an important role in economic growth in most countries, especially developing countries; therefore, all countries compete to attract these investments by issuing laws that guarantee investors' rights and creating the suitable environment for their money growth and profit achievement. Egypt has been keen on creating the suitable environment to attract more foreign direct investments as it enacted various laws and take several measures in order to provide an appropriate investment environment to attract more investments. The research aims to identify the development of laws and procedures that regulate foreign investments in Egypt and their impact on attracting those investments. Moreover, the research shall identify the obstacles that face the flow of investments to Egypt in order to reach a strategy to increase the rate of foreign direct investments in Egypt.

Keywords: FDI, FDI determinants, investment laws, investment climate indicators, investment incentives.